

اكتشاف النفط في ليبيا وأثره على الزراعة (١٩٦٣م - ١٩٦٩م)

المبروك حسن محمد شاقان

باحث دكتوراه

د/ عايذة السيد إبراهيم سليمة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية البنات - جامعة عين شمس

أ. د/ مصطفى حامد أرحومة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الفاتح

لقد تأخر استخراج النفط في ليبيا رغم اكتشاف بواكر وجوده أثناء فترة الاحتلال الإيطالي، ولكن ما إن تشكلت أول حكومة وطنية في البلاد حتى جعلت البحث عنه من أولوياتها؛ محاولة منها اجتياز تلك المراحل التي مر بها الشعب الليبي والتي تُعدّ هي الأصعب من الناحية الاقتصادية بعد رحيل إيطاليا، فعمدت إلى استقطاب الشركات الكبرى المتخصصة في هذا المجال والتي دخلت البلاد من أوسع الأبواب، ووقعت معها عقود الامتياز التي منحت بموجبها تراخيص البحث والتنقيب في مناطق الامتياز المخصصة لهذه الشركات، التي استطاعت التوصل خلال منتصف خمسينات القرن الماضي إلى وجود مخزون نفطي هائل؛ الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إصدار قانون خاص بالنفط وإنشاء لجنة مستقلة للنفط تتولى مهمة الإشراف عليه، وفي أوائل الستينيات من القرن نفسه بدأ النفط في التدفق بكميات كبيرة فأسهم في تزايد وتيرة البناء والتشييد في جميع المجالات، وصارت توضع الخطط التنموية لتشمل أغلب الأنشطة الاقتصادية بما فيها الزراعة التي شهدت هي الأخرى تحسناً في ارتفاع عدد الأشجار المثمرة وازدياد مساحات الأراضي الزراعية رغم تراجع صادراتها أمام الصادرات النفطية بشكل كبير.

بداية ظهور النفط وحركة التنقيب والاستكشاف الأولى (قبل استقلال ليبيا):

تأخر استخراج النفط في ليبيا رغم ظهور بواكر وجوه في فترة مبكرة - كما أشرنا - فخلال منتصف العقد الأول من القرن العشرين، وبالتحديد في سنة ١٩١٤ أي في السنوات الأولى من الاحتلال انبعثت الغازات البترولية من أحد آبار المياه في منطقة سيدي المصري بطرابلس على عمق ١٦٠ متراً، وفي سنة ١٩٢٩م وجدت آثار أخرى للنفط في مدينة زليتن شرق طرابلس، ثم تأكد وجود النفط في عام ١٩٣٧م في منطقة تاجوراء عندما اكتشفت إحدى الشركات الإيطالية وجود طبقات صخرية يوجد بها آبار نفط على عمق ٢٥٩ متراً^(١).

وعندما تأكد للحكومة الإيطالية وجود النفط في ليبيا عمدت في عام ١٩٣٨م إلى تكليف الشركة الإيطالية العامة للنفط أجيب (Acip) بإجراء عمليات البحث والتنقيب حيث استطاعت خلال عام واحد من حفر ست آبار استكشافية في مدينة طرابلس وضواحيها، ووجد في بعضها دلائل أكيدة عن توفر خام النفط^(٢). كما قامت نفس الشركة في سنة ١٩٤١م بحفر بئرين في منطقة طرابلس، هما بئر الأسطى ميلاد بناوحي تاجوراء، والثاني في منطقة سهل الجفارة، ولحسن حظ الليبيين لم يتوصل الإيطاليون إلى استخراج النفط خلال فترة احتلالهم للبلاد، ولو تيسر لهم ذلك لما حصل الليبيون أصحاب الأرض على شيء منه، بل لذهب إلى إعمار إيطاليا، ولقد تحسر الإيطاليون بعد خروجهم من ليبيا على ذلك. ويرجع تأخر استخراج النفط أثناء الاحتلال الإيطالي لعدة أسباب لعل أهمها:

(١) محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ١٩٨٢م، ص ١٥.

(٢) أسمهان محمد معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا ١٩٥٥-١٩٦٩م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ٢٠٠٩م، ص ١٣٤-١٣٥.

- ١- قلة خبرة الإيطاليين في مجال البحث والتنقيب عن النفط، كما أن إمكانياتهم الفنية والمالية التي لا تؤهلهم إلى الانطلاق باتجاه الصحراء منبع النفط الخام في ليبيا؛ ولذلك اقتصر على التنقيب بالقرب من مدينة طرابلس وضواحيها.
 - ٢- استمرار المقاومة الليبية ضد الإيطاليين جعلتهم يركزون على ضرب المقاومة وإيقافها دون الالتفات بشكل كبير إلى الثروات المعدنية في البلاد والتي يرون أنها ستكون بأيديهم حال ما ينتهون من إخماد نار المقاومة، كما أنهم يعتبرون ليبيا ملكاً خاصاً وجزءاً لا يتجزأ من إيطاليا ولا يمكن أن ينازعهم عليها أحد؛ انطلاقاً من المرسوم الملكي الصادر سنة ١٩١٣م والذي ضموا بموجبها ليبيا إليهم واعتبروها الشاطئ الرابع لإيطاليا.
 - ٣- ما ترتب عن الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا عام ١٩٤٣م من إنهاء الوجود الإيطالي في ليبيا وبالتالي إيقاف جميع مشاريعهم في مجال البحث والتنقيب عن النفط.
 - ٤- تركيز الإيطاليين على الزراعة أكثر من غيرها من الثروات الأخرى؛ وذلك لتوطين أكبر عدد من الأسر الإيطالية في ليبيا، والتي كانت تهاجر باتجاه دول أوروبا المجاورة وأمريكا اللاتينية.
- وبعد خروج إيطاليا من ليبيا، ووقوع البلاد تحت حكم الإدارتين العسكريتين البريطانية في (طرابلس وبرقة)، والفرنسية في (فزان)، عملت هاتان الدولتان على استمرار الأوضاع على ما هي عليه في جميع النواحي، ولم تتوجها إلى البحث عن النفط وذلك لإنتشار الألغام في البلاد بسبب الحرب العالمية الثانية، علاوة على الانهيار الاقتصادي الذي خلفته الحرب وتأثيراتها على بريطانيا وفرنسا وباقي دول العالم بالإضافة إلى غموض مستقبل ليبيا السياسي آنذاك.^(١)
- غير أنه وبالقرب من نهاية التواجد البريطاني الفرنسي في ليبيا - أي في عام ١٩٤٨م - دخلت شركة إيسو الأمريكية (Esso) والشركة البريطانية للبترول بريتش بتروليام (Petroleum British) مجال التنقيب عن النفط وإجراء العديد من الدراسات البترولية على أجزاء واسعة من الأراضي الليبية، وذلك بموجب تراخيص منحتها لها الإدارة البريطانية سنة ١٩٤٧م.^(٢)
- كما سمحت حكومة فرنسا في الجنوب الليبي لبعض الشركات الفرنسية العاملة في مجال النفط بإجراء عمليات استكشافية في المناطق الحدودية مع الجزائر، والتي ظهر فيها النفط بكميات تجارية.^(٣)
- استمرت تلك الشركات في البحث والتنقيب وإجراء الدراسات الاستكشافية عن النفط دون أن تتوصل إلى استخراجه؛ رغم وجود الآثار الجيولوجية التي تؤكد وجوده في الأراضي الليبية، كما أن قصر المدة بين دخول هذه الشركات وإعلان استقلال البلاد كان سبباً في عدم استخراجه والاكتفاء بالمسح الجيولوجي.

(١) محمود علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٩.

(٢) أسهمان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٣) محمود علي الغدامسي، المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠.

حركة التنقيب والاستكشاف بعد استقلال ليبيا سنة ١٩٥١ ف:

أصدرت الحكومة الليبية عقب استقلالها قانون المعادن رقم (٩) لسنة ١٩٥٣م، أكدت في مادته الأولى على أن النفط الموجود في الأراضي الليبية هو ملك للدولة ولا يجوز التنقيب والبحث عنه لأي كان ما لم يحصل على تصريح يخول له ذلك، كما أعطى القانون الحق في تقديم الطلبات للحصول على الامتيازات للشركات ذات الخبرة الواسعة في صناعة النفط والتي لها القدرة الفنية والمالية^(١). وبناء على القانون والإجراءات التي اتخذت لتنفيذ بنوده فقد حصلت تسع شركات بترولية عالمية على تراخيص للقيام بأعمال الاستطلاع والمسح، وشملت هذه التراخيص أغلب الأراضي الليبية والشركات هي: شركة بريتش بتروليم البريطانية (British Petroleum)، وشركة الزيت الأمريكية (Libya American oil)، وشركة أوسيس أول ليبيا (Oasis oil Libya)، وشركة الزيت الأمريكية عبر البحار (American Hunt Nelson)، وشركة بونكر هنت (oyrases petroleum ltd amuses bunker)، وشركة إسوا ستاندر ليبيا (Libya Esso standard)، وشركة شل (Shell)، وشركة توتال الفرنسية للبترول (Total)، وشركة موبيل أول الكندية (Ltd mobile oil of Canada)^(٢).

عملت هذه الشركات على مدى عامين كاملين داخل الأراضي الليبية، واستطاعت جمع الكثير من المعلومات عن الثروة النفطية في ليبيا، وخلال هذه المدة كانت الحكومة الليبية تتواصل مع الشركات العاملة وتجمع المعلومات منها أولاً بأول حتى تستطيع تصنيف هذه الثروة ووضع نظام صارم يحفظ لكل من الدولة الليبية حقها والشركات، فأصدرت قانون رقم (٢٥) خاص بالنفط في عام ١٩٥٥م والذي اشتمل على ٢٥ مادة، وقسم البلاد إلى أربع مناطق نفطية، ضم القسم الأول مناطق غرب ليبيا وهي مناطق الجبل الغربي وطرابلس والزواوية وسرت وهو ما يعرف بولاية طرابلس الغرب، أما القسم الثاني فقد شمل منطقة بنغازي ودرنة والجبل الأخضر وكل المنطقة الشرقية من ولاية برقة، والقسم الثالث يضم منطقة السيرير ووحدات جالوا وتازربو والكفرة إلى باقي ولاية برقة، أما القسم الرابع وهو ما يعرف بولاية فزان ويضم كل من أوباري وسبها ومرزق^(٣).

وقد اعتبر هذا القانون أن النفط الليبي ملك للدولة ولا يجوز البحث والتنقيب عنه ولا استخراجه إلا بعد الحصول على تراخيص أو عقود امتياز^(٤). كما جعل قانون النفط الليبي مبدأ التافس مفتوحاً أمام جميع الشركات ذات الخبرة في هذا المجال بعد أن حددت القواعد والإجراءات اللازمة لتقديم طلبات الامتياز، وحددت أيضاً حصة الحكومة من الأرباح، ونص القانون على إنشاء هيئة

(١) شكري محمد غانم، النفط، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد خليل القريوي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ١٩٩٥م، ص ٦٩٤.

(٢) شكري محمد غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢١.

(٣) أمانة التخطيط، تطور الامتيازات والعقود النفطية في الوطن العربي، ١٩٧٤م، ص ٨.

(٤) المملكة الليبية، قانون البترول الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥م، والجريدة الرسمية، العدد ٧، ١٩٥٥/٦/١٩م.

اعتبارية عرفت بلجنة النفط لمنح التراخيص وعقود الامتياز بغية تسهيل الإجراءات أمام الشركات العاملة والتخلص من العراقيل التي يمكن أن تشكل حائلا أمام استخراج النفط.^(١)

هذا وقد أجريت العديد من التعديلات على القانون الليبي بعد أن لاحظت الحكومة أنه يحرم البلاد الكثير من ثرواتها النفطية، وقد بلغ مجمل هذه التعديلات بحلول عام ١٩٦٧م ست مرات لظروف مراحل الصناعة النفطية، وكانت الحكومة عند إجرائها لأي تعديل تعتمد إلى طريقة التفاهم والحوار مع الشركات البترولية العاملة في البلاد لقبول التعديلات التي تطرأ على هذا القانون.^(٢)

وقد صرح وكيل وزارة البترول الليبي إبراهيم الهنقاري سنة ١٩٥٦ بأن الهدف من وراء هذه الخطوات هو تحقيق المكاسب الليبية مؤكداً على أن التجربة فريدة من نوعها وأنها وضعت البلاد في موقع القوة وجعلتها تتصرف في هذا المجال تصرف الاختيار والتحكم لا تصرف التأثر.^(٣)

والجدير بالذكر أن الحكومة الليبية كانت على تفاهم تام مع الشركات العالمية داخل أراضيها بحيث استطاعت في كل مرة أن تضع التعديلات التي تراها لصالحها دون اعتراض أي من هذه الشركات، ومما ساعدها في ذلك أنها تركت الباب مفتوحاً أمام جميع الشركات العاملة في مجال النفط؛ بغية تنافس حقيقي بينها حتى تستطيع أن تملئ شروطها كما تريد، وتتجنب احتكار النفط من قبل الشركات الكبرى خاصة وأنه قد دخلت بعض الشركات الخاصة التي لم يكن لها امتيازات بترولية خارج أوطانها مما جعلها تبذل قصارى جهدها لإرضاء الحكومة الليبية والعثور على النفط وتسويقه.

هذا وقد وصف جون رايت ليبيا في كتابه (تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور) بأنها كانت في أواخر الخمسينيات المنارة الكبرى تماماً، كما كان الشرق الأوسط في الثلاثينيات وكندا في الأربعينيات، وذكر أن كريستوفر توجندات كتب حول البحث عن النفط في ليبيا قائلاً: "حالما أعلن اكتشاف النفط في منطقة لم يكن يلتفت إليها أحد في السابق بدأ التزام من أجل الامتيازات وحاولت كل شركة التأكد من عدم إحراز الشركات الأخرى المنافسة لها مزايا حاسمة"^(٤)، ومما زادت من أهمية البحث عن النفط الليبي وطرحه في الأسواق العالمية تلك الأحداث التي حدثت في مصر عندما أمم جمال عبد الناصر قناة السويس عام ١٩٥٦م التي عطلت الإمدادات النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعرضت نفطها للخطر وكذلك حرب عام ١٩٦٧م والتي جعلت من منطقة الشرق الأوسط منطقة عسكرية محظورة لا يمكن الإبحار في المياه التي تطل عليها.

(١) أسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٢) Kingdom of Libya. Ministry of Petroleum. Affairs, Petroleum Bulletin Issue V Ono° & ٦ Nov & Des ١٩٦٧. p٣.

(٣) King of Libya Minisry of Petroleum Affairs, Petroleum Bulletin Issues No٤ April ١٩٦٩. p٣.

(٤) جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبدالحفيظ الميار، أحمد الباروني، دار الفرجاني، طرابلس، ١٩٧٢م ص ٢٣٢.

إنتاج النفط وتصديره في ليبيا:

أدركت الحكومة الليبية مدى أهمية دخول الشركات النفطية إلى أراضيها، فعمدت إلى تذليل الكثير من الصعوبات أمامها فسمحت للشركات التي تحصلت على عقود امتياز من إدخال جميع الآلات والأجهزة والمعدات المستعملة في أعمال النفط دون دفع الرسوم الجمركية؛ كما سمحت لها أيضاً بمد الأنابيب خارج مناطق الامتياز لنقل ما تستكشفه من نفط، مع تعهد الحكومة بتبسيط الاستحقاقات المالية للشركات التي تدفع مقابل إيجار مناطق العقود.

وبهذه الإجراءات صارت الشركات تتوافد على البلاد لتوقيع عقود الامتيازات، منذ عام ١٩٥٥م بحيث بلغت بنهاية سنة ١٩٦١م (٩٤ عقداً)، منحت لأكثر من عشرين شركة نفطية عالمية.^(١)

واجهت الشركات العديد من الصعوبات الطبيعية أثناء الاستكشاف والحفر، فمعظم البلاد صحراء شاسعة يصعب التنقل فيها، كما أنها كانت مسرحاً لأحداث معارك دامية أثناء الحرب العالمية الثانية، مما جعل منها مزارع للألغام والنفائيات وبقايا الأسلحة والمعدات الحربية، الأمر الذي أدى إلى تضافر جهود الشركات لإزالتها، ومن الأمور الأخرى التي عرقلت عمليات الاستكشاف والحفر عدم وجود وسائل مواصلات كالسيارات والطائرات وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة في الصحراء الليبية وقلة وجود المياه.

استطاعت الشركات البترولية أن تتغلب على بعض هذه الصعوبات، وأن تبدأ في عمليات الحفر الفعلية واستخراج النفط وبنهاية شهر يونيو ١٩٦١م وصل عدد آبار النفط المنتجة في ليبيا إلى ١٠٩ آبار بلغ إنتاجها مجتمعة حوالي ١٨٤,٨٢٠ برميل^(*) يومياً^(٢)، وارتفع عدد الآبار حتى وصل في عام ١٩٦٨م إلى ١١٦٤ بئراً تنتج حوالي ٢,٦٠٠ مليون برميل يومياً، ثم ارتفع الإنتاج في عام ١٩٦٩م إلى ٣,٣ مليون برميل يومياً.^(٣)

وكانت شركة إسو النفطية أول شركة تكتشف النفط في ليبيا في حقل عطشان في شهر يناير عام ١٩٥٨م ولم يكن بكميات تجارية آنذاك مما دفعها إلى الانتقال إلى منطقة حوض سرت حيث تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل زلطن.^(٤) وأقامت هذه الشركة أول ميناء نفطي لها على ساحل البحر المتوسط في منطقة البريقة بين مدينتي إجدابيا وسرت في يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٦١م، وغادرت منه أول باخرة مشحونة بالنفط الليبي، وقد جرى لذلك الحدث حفل كبير حضره ملك البلاد - إدريس السنوسي - وبعض أعضاء الحكومة ورجال السلك الدبلوماسي ومدراء

(١) شكري محمد غانم، النفط، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، ص ٦٩٩.

(*) برميل النفط الخام يعادل ٤٢ جالون أمريكي أو ١٥٨,٩٨٤٠ لتر.

(٢) لجنة البترول الليبية، التطورات البترولية في ليبيا من سنة ١٩٥٤م إلى ١٩٦١م، ص ١٩.

(٣) أمانة التخطيط، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٤) المملكة الليبية، وزارة البترول، المؤسسة الليبية العامة للبترول، إسو في ليبيا، المطبعة الحكومية، طرابلس، ١٩٦٣م، ص ١٠.

شركات البترول، وبذلك كان افتتاح أول خط لتصدير النفط الليبي من إنتاج شركة إسو الأمريكية^(١).

ثم دخلت مجموعة شركات الأویزس ميدان التصدير، وأنشأت لها ميناء لتصدير النفط في منطقة السدرة وكان افتتاح الميناء في سنة ١٩٦٢م، وأقامت شركة موبيل ميناء رأس الأنوف وربط بحقل آمال، كما افتتح ميناء الحريقة سنة ١٩٦٧م لتصدير النفط المنتج من شركة برتش بتروليام وبنكر هانت، ثم أقامت شركة أكسيدينتال ميناء الزويتينية وتم افتتاحه في يوم ٢٣ أبريل ١٩٦٨م.^(٢)

بحلول عام ١٩٦٨م صار لليبيا خمس موانئ نفطية يصدر منها النفط الليبي إلى معظم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الإنتاج في تزايد مستمر مما جعل من الحكومة الليبية تفكر ملياً في إنشاء الوحدات الصناعية التي تعمل على تكرير النفط الخام وتسييل الغاز الطبيعي وذلك للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض منه إلى الخارج خاصة الغاز المسال الذي كان يصدر بأكمله، فعمدت إلى تأسيس أول مصفاة للنفط الخام في ليبيا بالاتفاق مع شركة إسو ESO الأمريكية، حيث تم افتتاح المصنع بالقرب من ميناء البريقة سنة ١٩٦٧م بطاقة إنتاجية قدرها عشرة آلاف برميل يومياً وبتكلفة تصنيع وصلت إلى ٥,٥ مليون دولار كما تولت مجموعة من الشركات مهمة تسويق إنتاج المصنع داخل البلاد مثل شركة شل وشركة إسو وشركة سيل وغيرها.^(٣) وأسست نفس الشركة مصنعاً لاستغلال الغاز الطبيعي وتسييله بمنطقة البريقة وبتكلفة قدرها ٣٠٠ مليون دولار وافتتح المصنع رسمياً في يناير ١٩٦٩م بعد أن أمنت الشركة الأسواق الخارجية للغاز المصنع منه.^(٤)

تطور إنتاج النفط في ليبيا كثيراً خلال سنوات قليلة فزادت العائدات المالية للحكومة مما أسهم في تطوير البلاد في شتى المجالات والجدول التالي يوضح إنتاج النفط والعائدات المالية منه.

الجدول رقم (١) يوضح الصادرات اليومية للنفط الليبي بآلاف البراميل والعائدات المالية بملايين الدولارات خلال المدة (١٩٦٢م-١٩٦٩م)^(٥).

السنة	الصادرات	العائدات
١٩٦٢	١٧٩,٥	٧٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٣	٤٥٩,٥	٢٣٨٠٠,٠٠٠
١٩٦٤	٨٥٦,٤	٥٤,٥٠٠,٠٠٠
١٩٦٥	١,٢١٢,٧	١١٦,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٦	١,٤٩٩,٦	١٣٩,٨٠٠,٠٠٠

(١) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مكتبة الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص ٢٠٢.

(٢) شكري محمد غانم، النفط، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ص ٧٠٨.

(٣) الجمهورية العربية الليبية، وزارة النفط، النفط الليبي ١٩٥٤-١٩٧١، مصنع تاجوراء للتغليف الاقتصادي، طرابلس، (د.ت)، ص ١٣١.

(٤) شكري محمد غانم، النفط، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ص ٧٣٢.

(٥) شكري محمد غانم، النفط، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ص ٧٠٩، ٧٣٢.

١٩٦٧	١,٧١٧,٣	١٩١,٠١٤,٠٨٨
١٩٦٨	٢,٥٨٢,٤	٢٧٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٩	٣,٠٦٩,٥	٣٦٣,٤٨٣,٦٦٤

من الجدول يتضح لنا أن إنتاج ليبيا من النفط ارتفع بشكل كبير جداً خلال فترة وجيزة، حيث كانت الصادرات في سنة ١٩٦٢م حوالي ١٧٩,٥٠٠ برميل يومياً، وبعائدات ٧,٢٠٠,٠٠٠ مليون دولار سنوياً إلى ٣,٠٦٩,٥ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٦٩م وحوالي ٣٦٣,٤٨٣,٦٦٤ مليون دولار في السنة، وهذا يعني أن ليبيا قد تحولت من بلد فقير يعيش على الهبات التي تمنحها الأمم المتحدة والدول الأوروبية وأمريكا إلى بلد أصبح في مصاف أوائل الدول المنتجة والمصدر للنفط، فقد احتلت ليبيا في سنة ١٩٦٩م المرتبة السادسة عالمياً من حيث الإنتاج والمرتبة الرابعة من حيث التصدير، إن دل هذا على شيء فإنما يدل على رغبة الحكومة الليبية في الخروج من الاعتماد على الهبات إلى استغلال ثرواتها وتسخيرها إلى خدمة الشعب الذي كان يعاني الفقر والجهل والمرض.

التأثيرات النفطية على الزراعة:

أوردت منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O) التابعة للأمم المتحدة في سنة ١٩٥٢م في تقريرها الذي أعدته بعثتها إلى ليبيا عن الزراعة، عن مدى تدني الأحوال الاقتصادية في البلاد، وما يعانيه السكان هناك من قلة الموارد وصعوبة المناخ وعدم الاهتمام بالمصادر الطبيعية وعدم توفر عمالة فنية وإدارية متدربة.^(١) يظل هذا التقرير على قدر كبير من الأهمية؛ نظراً لما كانت تواجهه البلاد من مشاكل صعبة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالحرب العالمية الثانية التي دارت رحاها خلال أربعينيات القرن العشرين قد شهدت الأراضي الليبية جزءاً كبيراً منها مما زاد من صعوبة الحال، فالحكام هم المنتصرون في الحرب والمتمثل في الإدارتين البريطانية والفرنسية، ولم تكن أحوال البلاد تهمهم كثيراً بقدر ما يهمهم تواجد قواتهم على أراضيها، بالإضافة إلى ما خلفته هذه الحرب من دمار والغام ونفايات ومخلفات أسلحة كانت سبباً في فقدان ليبيا لعدد كبير من أبنائها بسبب مشاركتهم لها رغماً عنهم، وكذلك ما سببته من دمار للمحاصيل الزراعية والحيوانية، كما أن ما خلفته من الغام ومتفجرات زرعت على الأرض حرمت الكثير من السكان من استغلال أراضيهم مما عرقل حركة التنمية في البلاد والتي قدر دخلها في سنة ١٩٥٢م بحوالي ٤٥ مليون دولار، وبلغ دخل الفرد فيها أقل من ٣٠ دولار في السنة.^(٢)

والجدير بالذكر أن السنة التي سبقت الاستقلال (١٩٥٠م) كان فيها إنتاج الشعير - وهو الأكثر انتشاراً في البلاد - حوالي ٨٥ ألف طن وإنتاج زيت الزيتون

(١) Hajjaji. S.A. The New Libya Government printing press. Tripoli ١٩٦٧. p.p1٠٦-١٠٧.

(٢) عبد الحميد صالح بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: مصطفى الهادي أبو لقمة، وسعد خليل القريري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ١٩٩٥م، ص ٥٦٤.

٨ آلاف طن، وبلغ عدد الحيوانات الرئيسية في البلاد في نفس السنة حوالي ٧٦٧ ألف رأس منها ٢٩٠ ألف ماعز و٨٣ ألف إبل و٤١٤ ألف رأس من الضأن. وهذا يعني أن البلاد كانت تعاني ضعفاً شديداً في مواردها الاقتصادية؛ بالإضافة إلى ذلك أن تلك الأغنام بجانب أنها جعلت الكثير من الليبيين يفقدون حياتهم أنت إلى أن يعيش بعضهم معاقاً إلى يومنا هذا، كما كانت سبباً في فقدان أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، هذا بالإضافة إلى ما نجم عن الحرب من أمراض اجتماعية كالقفر والجهل وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها.

حاولت الأمم المتحدة مساعدة ليبيا وتطويرها والنهوض بالزراعة فيها على اعتبار أنها المورد الاقتصادي الوحيد لهذا البلد النامي، فتقدمت لحكومتها بخطة تنمية اقتصادية في شتى المجالات تبدأ في عام ١٩٥٢م وتنتهي في عام ١٩٥٨م، وقد اقترحت لها مبلغاً يقدر بحوالي ٣٠ مليون دينار ليبي^(١)، وأنجزت خلال مراحل تنفيذ هذه الخطة مجموعة من الأعمال، وعلى رأسها الأعمال الزراعية، فأنشأت الهيئة العامة للزراعة والغابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وتم استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، كما أعطت الخطة الأولوية لزراعة أشجار الزيتون واللوز وتشجير الغابات وتثبيت التربة وتنمية موارد المياه، وتحسين إنتاج بعض البنود المحسنة واستيراد الحيوانات وإدخال بعض الآلات الزراعية الحديثة، وركزت الخطة على الإرشاد والتعليم والتدريب الزراعي للرفع من كفاءة الليبيين وزيادة إنتاجيتهم، ولكن هذه الخطة لم تستكمل؛ وذلك لعدم توفر المال اللازم، كما أن جزءاً من الأموال المخصصة وجه إلى بعض المشاريع السياسية التي استنزفت أغلب أموال الخطة، بالإضافة إلى أن بعض الدول أنشأت هيئات خاصة بها مثل ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنشأت اللجنة الليبية الأمريكية للتعمير (لارك) واللجنة الأمريكية للمساعدة الفنية (لاكس) وصارت توجه أموال مساعدتهما إلى ليبيا عن طريقهما، وتجاهلت الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار والتي تم إنشاؤها في ٢١ ديسمبر ١٩٥١م لغرض الصرف على المشاريع الإنمائية من أموال المساعدات إلى ليبيا مما أضعف من حصة الوكالة وبدد جهودها.^(٢)

ونظراً لعدم استكمال الخطة الأولى جرت محاولة ثانية للتخطيط الاقتصادي تمثلت في الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٦-١٩٦١) وقامت بها لجنة مشتركة من الحكومية الليبية وبعثة المساعدات الفنية للأمم المتحدة في ليبيا (UNTAM) والبعثة الأمريكية للعمليات في ليبيا (USO) وقد رصد مبلغ ١,٦ مليون دينار للزراعة أي ما يعادل ٨% من المخصصات الكلية لهذه الخطة.^(٣)

غير أن الوضع الذي كانت تعيشه البلاد باعتمادها على المنح والمساعدات الخارجية وإيجارات الأراضي للقواعد العسكرية الأجنبية والتي كانت تتأخر في كثير من الأحيان، وعدم وجود مصادر مالية كفيلة لتطوير البلاد جعل من كل تلك المحاولات لا ترقى إلى المستوى المأمول منها، ولم ينفذ من برنامج الخطة إلا القليل

(١) عبد الحميد صالح بن خيال ، المرجع السابق ، ص ٥٦٦.

(٢) شكري محمد غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، (د.ت)، ص ٤٤.

(٣) عبد الحميد صالح بن خيال ، المرجع السابق ، ص ٥٦٦.

عن طريق وكالة التنمية والاستقرار واللجنة الليبية الأمريكية للتعمير، وقد ركزت هاتان المصلحتان على إصلاح المرافق الحيوية في البلاد، كصيانة الموانئ والمطارات والطرق وشبكات المياه والطاقة الكهربائية وبعض المشاريع الزراعية وإنشاء المدارس والمستشفيات.

وقد قامت الحكومة الليبية بوضع خطة اقتصادية ثالثة (١٩٦٢-١٩٦٦م) بعد أن اقترحتها البعثة التي أوفدها المصرف الدولي للإنشاء والتعمير في يناير ١٩٥٩م، والتي جاءت لدراسة وتقييم الوضع الاقتصادي في البلاد، وأشارت بأن يرصد لهذه الخطة مبلغ ٢٥ مليون جنيه ليبي تصرف بواقع خمسة ملايين كل عام^(١)، وكان نصيب الزراعة من هذه الميزانية حوالي ٨,٢٠٥,٣١٦ مليون جنيه أي ثلث المبلغ المخصص للخطة مما يدل على مدى اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي - مقسمة على مشاريع تربية الحيوانات والخدمات البيطرية ومكافحة الآفات النباتية واستعمال الآلات الزراعية وتنمية مصادر المياه والأبحاث والتدريب والإرشاد الزراعي وإنشاء مخازن الحبوب وغيرها^(٢)، وعلى الرغم من أن هذا المبلغ الذي رصد لقطاع الزراعة لا يكفي، إلا أن هذه الخطة أيضاً لم تطبق؛ لأن معطيات الاقتصاد الليبي بدأت تتغير نتيجة للاكتشافات النفطية الهائلة التي صارت تدر على البلاد إيرادات كبيرة.

أدى ظهور النفط في بداية الستينيات إلى انتعاش البلاد اقتصادياً، وتحولت من دولة تعتمد على المساعدات الخارجية لسد ميزانيتها إلى دولة نفطية لها فائض مالي كبير يكفل لها رسم الخطط الاقتصادية للنهوض باقتصادها الراكد، كما أن قيام الاتحاد بين ولايات ليبيا الثلاث في عام ١٩٦٣م كان له بالغ الأثر في تحديد أوجه الصرف وتحقيق مبدأ التوازن في الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة وإذا ما أردنا تقييم مجموعة الخطط التنموية للاقتصاد الليبي والتي وضعت قبل اكتشاف النفط لوجدنا أن أغلب هذه الخطط لم تكن ناجحة بالشكل المطلوب، بل لا نستطيع أن نطلق عليها اسم خطة تنموية بالمفهوم العام لهذه الكلمة؛ وذلك لأن الدولة فشلت في الإنفاق عليها كما ينبغي لعدة أسباب أهمها:

- ١- اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية التي كانت تأتي عن طريق الهبات أو لقاء تاجير القواعد العسكرية المقامة على الأراضي الليبية، والتي كانت تتأخر في كثير من الأحيان عن مواعيدها مما يعرقل حركة الصرف والإنفاق على مشاريع الخطة ويؤدي بذلك إلى فشل كثير من المشاريع.
- ٢- عدم وجود عمالة وطنية مدربة إدارياً ومهنياً قادر على قيادة دفة الاقتصاد.
- ٣- تعدد جهات الإنفاق داخل البلاد وعدم تسليم أموال المساعدات إلى جهة اعتبارية واحدة تتحمل مسؤولية تمويل المشاريع التنموية، والمتمثلة في وكالة التنمية والاستقرار لغرض تسليم المساعدات والإنفاق على الخطط غير أن جهات أخرى صارت تنفق في البلاد دون الرجوع إلى هذه الوكالة مثل اللجنة

(١) شكري محمد غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، ص ٥٢.

(٢) مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، العهد الملكي، طرابلس، ملف الزراعة رقم ١٤٢/١٥/٨، وثيقة رقم (٩٢) موضوعها مشاريع زراعية ضمن خطة السنوات الخمس (٦٢-١٩٦٦م).

الليبية الأمريكية للتعمير (لارك) واللجنة الليبية الأمريكية للمساعدات الفنية (لاكس).

٤- تجزئة الأموال بين الولايات الليبية الثلاث (طرابلس، وبرقة، وفزان)؛ مما سبب في الإقلال من الصرف على المشاريع الإستراتيجية، وهذا راجع إلى عدم وجود وزارة مالية موحدة في البلاد تتحمل مسؤولية توجيه الأموال. وتقدر المصروفات المحلية للشركات النفطية العاملة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥م إلى ١٩٦٩م بحوالي ٥٢٥ مليون جنيه ليبي^(١)، وتعد هذه النفقات من الأسباب التي أدت إلى تنشيط السوق المحلية وذلك بكثرة الطلب على السلع، كما ساهمت في ظهور وكالات متخصصة لتلبية متطلبات هذه الشركات من المواد الغذائية وغيرها من المستلزمات الأخرى؛ مما أفسح المجال أمام ظهور طبقة نامية في المجتمع الليبي خاصة إذا ما عرفنا أن نسبة الإنفاق العام لهذه الشركات داخل ليبيا يرتفع يوماً بعد يوم حيث ارتفعت من ٢٧% في عام ١٩٥٧م^(٢)، إلى ٨٠% في عام ١٩٦٠م^(٣).

ونتيجة للسيولة المالية الكبيرة التي بدأت تتدفق إلى خزينة البلاد من جراء استخراج النفط وتحول ليبيا من نظام الولايات إلى نظام المحافظات صار لزاماً على رجال الاقتصاد في الدولة وضع خطة جديدة كفيلة بإتعاش اقتصاد البلاد، وبالفعل أعدت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٦٣-١٩٦٨م) بعد إلغاء نظام الولايات وخصص لتنفيذها مبلغ ١٦٩ مليون جنيه ليبي، ثم أضيف لها عام آخر (١٩٦٩م) بكامل مخصصاتها المالية حتى وصل مجموع المبالغ المالية التي أنفقت لتنفيذ هذه الخطة حوالي ٤٨٠ مليون جنيه ليبي صرف منها على التنمية الزراعية حوالي ٤٩,٩ مليون جنيه ما يعادل ١٠,٤% من إجمالي مخصصات الخطة^(٤)، هذا وقد ركزت هذه الخطة في الجانب الزراعي على الآتي:

- ١- توفير الغذاء المناسب لجميع السكان عن طريق زيادة الإنتاج وتجسيده كما وكيفا.
- ٢- رفع المستوى الاقتصادي للمزارعين لضمان أسعار بعض المحاصيل الرئيسية وتقديم التسهيلات الائتمانية المناسبة.
- ٣- توفير التعليم والتدريب للفلاحين وتشجيع وسائل البحث والتجارب في إدخال أساليب الفلاحة المعاصرة.

هدفت الخطة الخمسية الأولى من الناحية النظرية إلى تنمية الزراعة وتطويرها وتذليل الصعاب التي تواجه الفلاحين بمنحهم القروض وتعليمهم وتدريبهم على أساليب الزراعة الحديثة، ومتابعتهم في مزارعهم عن طريق توجيه الطلعات الإرشادية المتخصصة في هذا المضمار، ولكن من الناحية العملية يبدو أن التنفيذ قد أصابه الوهن خلال السنتين الأوليين؛ بسبب انعدام الخبرة الفنية والإدارية، بالإضافة

(١) علي عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٣١.

(٢) They Year of the Libyan petroleum discovery ٢١ August ١٩٥٩, ١٥٣١/٤٧/٥٩ of ٣٧١/١٢٨٧٨٧. P.R.O

(٣) علي عتيقة، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤) مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، دراسة قطرية للجماهيرية العربية الليبية، عمان، ١٩٨٤، ص ٢٢٥.

إلى إن الإنفاق الفعلي على قطاع الزراعة خلال هذه السنوات كان ضعيفاً، حيث صرف في سنة ١٩٦٣م حوالي ١,٣٣٦ مليون، وفي سنة ١٩٦٤م حوالي ١,٨٨٥ مليون جنيه، أضف إلى ذلك توجه الكثير من العاملين في المجال الزراعي إلى الاستثمار والعمل في القطاعات الأخرى كالتجارة والخدمات حيث الأرباح السريعة والمستمرة، غير أنه في عام ١٩٦٥م بدأت الأمور تتبدل إلى الأحسن وأثار النفط على الزراعة أخذت في التراجع، وبدأت الزراعة الحديثة تمارس بشكل أوسع من قبل المزارع الليبي . وساعده في ذلك ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه واللحوم؛ نظراً لزيادة الطلب عليها، كما أن دخول اليد العاملة العربية في المجال الزراعي حفز الكثير من المستثمرين خوض غمار هذا المجال واستثمار أموالهم فيه.^(١)

هذا وقد بدأ التحسن التدريجي يندب في أوصال الزراعة الليبية، فارتفع الإنتاج بعد سنة ١٩٦٥م حسبما تشير الإحصائيات الواردة عن هذا القطاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر زاد عدد أشجار الزيتون من ٢,٠٨٠,٠٠٠ مليون شجرة في سنة ١٩٦٥م إلى حوالي ٣,٣٣٥,٠٠٠ مليون شجرة في سنة ١٩٦٩م، كما زاد عدد أشجار الحمضيات - البرتقال، واليوسفي، والليمون - من ٥٩٣,٠٠٠ ألف شجرة في سنة ١٩٦٥م إلى ١,٣٦٠,٠٠٠ مليون شجرة في سنة ١٩٦٩م، كما ارتفع إنتاج الخضروات من ١٠١٢٠١ ألف طن في سنة ١٩٦٥م إلى ١٧٢٥٢٠ ألف طن خلال سنة ١٩٦٩م وزادت المساحة المزروعة بالحبوب بطريقة الري من ٢٩٤٦٢ هكتار وبطريقة البعل من ٤٢٢٥٩٦ هكتار في سنة ١٩٦٥م إلى ٤٣١٣٣ هكتار على الري و٥٨٣٣٧٤ هكتار على البعل في سنة ١٩٦٩م، واتسعت المساحة المزروعة بالبقوليات من ٥٦٢٠ هكتار في سنة ١٩٦٥م إلى ٧٦٤٠ هكتار في سنة ١٩٦٩م.^(٢) إن الزيادة التي حصلت في أعداد الأشجار وكميات الإنتاج ومساحات الأراضي الزراعية لم تكن محض صدفة، وإنما كان نتيجة لعمل دعوب وإنفاق مستمر في الأموال على قطاع الزراعة خاصة بعد سنة ١٩٦٥م وأدى ذلك إلى عدة أمور منها:

- ١- حملات التشجير التي تقوم بها وزارة الزراعة من حين إلى آخر في الأراضي المملوكة للدولة كانت نتيجة لتوفر السيولة المالية.
- ٢- إقتناع المزارعين أنفسهم بضرورة غرس أكثر عدد من الأشجار المثمرة التي كانت تتوفر بالمجان؛ لكي تعود عليهم بالفائدة فيما بعد، خاصة بعد ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.
- ٣- إدخال وسائل وأساليب الزراعة الحديثة للأراضي الزراعية الليبية زاد من المساحات المزروعة وعدد الأشجار وكمية الإنتاج، فقد ساهمت الآلات الحديثة كآلات تسوية الأرض وآلات الحرث والحصاد والدرس والزرع في ارتفاع كمية إنتاج الخضروات والحبوب وكذلك المساحات المزروعة بهذه المنتجات، كما تم توسيع واستصلاح الرقعة الزراعية التي كانت تتترك بوراً لعدم قدرة المزارع على خدمتها واعتمادهم على الحيوانات العاملة دون

(١) وزارة التخطيط، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، ١٩٦٤-١٩٦٨م، ص ١٣٥.
(٢) قسم الإحصاء الزراعي، إحصائيات عن القطاع الزراعي، ١٨٩٦١-١٩٧٠م، ص ٣ وما بعدها.

الميكنة الحديثة، هذا وقد عمدت وزارة الزراعة إلى استيراد عدد كبير من الجرارات الزراعية وصل العدد الكلى لها ابتداء من سنة ١٩٦٤م وإلى غاية سنة ١٩٦٩م حوالي ٧٥٩٢ جرار زراعي^(١)، تم توزيع عدد كبير منها على المزارعين عن طريق المصرف الزراعي الوطني على هيئة قروض زراعية.

٤- تعلم المزارعين لأساليب الزراعة الحديثة من حيث طريقة الغرس والتقليم والري وجني الثمار وخدمة الأرض، بعد أن فتحت لهم عدة دورات تدريبية وتعليمية لذات الغرض بالمجان.^(٢)

٥- انتشار استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية كان سبباً في تقدم الزراعة مثلما كان الإنفاق المالي سبباً في دخول هذه المنتجات إلى البلاد.

٦- انتشر محطات توليد الطاقة الكهربائية ولو كان بشكل محدود إلا أنه أسهم في دفع عملية الإنتاج الزراعي إلى الأمام، فقد استعملت الكهرباء في ضخ المياه من الآبار لري المحاصيل الزراعية والتي كفت ثروى عن طريق الإنسان والحيوان. أما من حيث تأثير النفط على الثروة الحيوانية في ليبيا فإلا لا يختلف كثيراً عن تأثيره على المنتجات الزراعية، فتطور أعداد الحيوانات كان لا يتناسب مع ما كانت تهدف إليه وزارة الزراعة، وقد تأثرت تأثيراً مباشراً بالتغير الاقتصادي الذي شهدته البلاد ولم تعد قادرة على تلبية الطلب المتزايد على شراء اللحوم والألبان ومشتقاتها، نتيجة لارتفاع دخول المواطنين من النقد المحلي لذلك عمدت الحكومة لسد العجز من الخارج.

والجدول رقم (٢) التالي يوضح عدد الحيوانات المستوردة من ١٩٦٤م إلى سنة ١٩٦٩م.^(٣)

نوع الحيوانات	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الأغنام	٣٠٩٧٣	١١٨٧٣٧	١٩٣٦٢٣	٣٤٦١٢٠	٤٤٢٥٦١	٥٠٥٠٤٨
الماعز	٢٧٥	٤٣٩٩	٣١٧٢	١١٦٢١	٨١٤٤	٢٩٨٦
الأبقار	١٢٢٦	٣٠٩٨	٣١٦٦	١٥٩٨١	١٨٥٩١	٣٢٤٩
الإبل	٤٣٢٦	٨٢٥٨	٦٧٦٦	١١٥٢٩	١٤٤٩٧	٢٣٣٨٥

يتضح من الجدول أن الأغنام والأبقار جاءت في المرتبة الأولى من حيث الاستيراد، حيث يعتمد عليها السكان وكذلك عمال شركات النفط في توفير اللحوم والألبان ومشتقاتها، خاصة وإنها الأفضل في اللحوم من حيث جودة الطعم، كما أن عدد الحيوانات المستوردة زاد ابتداء من سنة ١٩٦٥، ولو وضعنا مقارنة بين السنتين الأوليين للجدول لوجدنا أن الزيادة كبيرة جداً في جميع أنواع الحيوانات، وقد وصل عدد الأغنام المستوردة إلى ما يقارب من أربعة أضعاف، والماعز إلى ستة عشر ضعف، والأبقار ما يربو من ثلاثة أضعاف، والإبل حوالي الضعفين عن السنة الأولى، والعدد استمر في الزيادة كما هو مبين في الجدول السابق وبشكل كبير، وإلى جانب توفر تلك

(١) قسم الإحصاء الزراعي، إحصائيات عن القطاع الزراعي، ١٩٦١-١٩٧٠م، ص ١٦.

(٢) طرابلس الغرب، العدد (٦٣٥) بتاريخ ١١/٨/١٩٦٤م.

(٣) قسم الإحصاء الزراعي، إحصائيات عن القطاع الزراعي، ١٩٦١م - ١٩٧٠م، ص ٨٥-٩٠.

الأعداد الهائلة من الحيوانات فإن أسعارها ارتفعت بشكل كبير^(١)، ويرجع السبب في ذلك للطلب المتزايد على استهلاك اللحوم وتصدير الحيوانات للخارج.

لقد حققت الحكومة الليبية مكاسب أخرى من دخول بعض الشركات النفطية إلى أراضيها للتنقيب عن النفط، فقد اتفقت مع البعض منها على شراكات زراعية مثل شركة أكسيدنتال (Oxydental) التي أبرمت معها الحكومة اتفاقاً في ١٩٦٦/٣/٢٦ م ينص على تطوير الزراعة في واحة الكفرة مقابل تخصيص ٥% من صافي أرباحها من مبيعات النفط الخام لتنفيذ هذا المشروع وتطويره^(٢)، وقد قامت الشركة بالفعل بالعديد من الدراسات شملت المياه والتربة، وحفرت مجموعة من الآبار للتأكد من وفرة المياه، وبالفعل توصلت الشركة إلى إمكانية قيام مشروع إنتاجي كبير لزراعة الحبوب، وبدأ العمل به في أوائل عام ١٩٦٧ م، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للمشروع تأخرت إلى بداية عام ١٩٧٠ م.

والخلاصة: إن النفط كان عاملاً أساسياً لخدمة ودعم قطاع الزراعة خلال الفترة قيد الدراسة، فوفر له السيولة المالية المطلوبة لتطويره، هذا وقد لوحظ ذلك على ارتفاع الإنتاج في كثير من المحاصيل الزراعية، فزادت قيمة الإنتاج الزراعي من ١٦,٧ مليون جنيه ليبي في سنة ١٩٦٤ م إلى ٣٧,٤ مليون جنيه ليبي في سنة ١٩٦٩ م^(٣)، والإحصائيات الواردة في الدراسة تشهد بذلك، ولكن في نفس الوقت لا يمكن أن ننفي التأثير الكبير للنفط على الزراعة من حيث تراجع قيمة الصادرات الزراعية أمام الضخ الهائل والمتواصل لخام النفط، فقد كانت في عام ١٩٥٨ تشكل حوالي ٢٦% من قيمة الصادرات وانخفضت بعد تصدير النفط لتصل في عام ١٩٦٦ م إلى ٤,٦% من إجمالي صادرات البلاد^(٤).

هذا وقد أساهم ظهور النفط الليبي في انتعاش البلاد اقتصادياً، حيث كانت تعيش اقتصاد الكفاف رغم المساعدات والمعونات الخارجية التي تأتي إليها عن طريق الأمم المتحدة وأمريكا وبعض الدول الأوروبية والعربية، ولكن بعد ظهور النفط شهدت البلاد طفرة اقتصادية هائلة ساهمت في تحول المجتمع من حالة المجتمع التقليدي إلى مجتمع أكثر حداثة من ذي قبل، حيث شهدت المدن الليبية الكثير من التغيرات فبدأت تتوافد إليها الهجرات من الأرياف بحثاً عن فرص العمل والتعليم لأبنائها والرعاية الصحية؛ الأمر الذي أدى إلى تأثر الاقتصاد الزراعي الذي كانت تعتمد عليه البلاد رغم ما شهدته هذا الجانب من توسع في مساحات الأراضي الزراعية وأعداد الأشجار وتأخر صادراته مقابل الصادرات النفطية.

(١) وزارة التخطيط، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، ١٩٦٤م-١٩٦٨م، ص ١٧.

(٢) ديوان المحاسبة، تقرير ديوان المحاسبة بشأن مشروع الكفرة الإنتاجي حتى عام ١٩٧٣/١٢/٣١ م، (طرابلس، ١٩٧٤م)، والبتروال الليبي (١٩٥٤-١٩٦٧م)، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٣) وزارة التخطيط، دراسة عن هيكل الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية الليبية، ١٩٦٤-١٩٧١م، ص ٩.

(٤) النشر الاقتصادية، العدد ٣، مايو - يونيو ١٩٦٨م.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- وثائق عربية غير منشورة:

- ١- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، المعهد الملكي، ملف الزراعة رقم ١٤٢/١٥/٨، وثيقة رقم (٩٢) موضوعها مشاريع زراعية ضمن خطة السنوات الخمس (١٩٦٦-٦٢م).

- وثائق أجنبية غير منشورة:

- ١- They year of the Libyan Petroleum Discovery ٢١ August ١٩٥٩, ١٥٣١/٤٧/٥٩ of ٢٧١/١٢٨٧٨٧. P.R.O.

- وثائق عربية منشورة:

- ١- أمانة التخطيط تطور الامتيازات والعقود في الوطن العربي، ١٩٧٤م.
- ٢- الجمهورية العربية الليبية، وزارة النفط الليبي ١٩٥٤-١٩٧١، مصنع تاجوراء للتغليظ الاقتصادي، طرابلس، د.ت.
- ٣- ديوان المحاسبة، تقرير ديوان المحاسبة بشأن مشروع الكفرة الإنتاجي حتى عام ١٩٧٣/١٢/٣١م، طرابلس، ١٩٧٤م.
- ٤- قسم الإحصاء الزراعي، إحصائيات عن القطاع الزراعي، ١٩٦١-١٩٧٠م.
- ٥- وزارة التخطيط، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، ١٩٦٤-١٩٦٨م.
- ٦- لجنة البترول الليبية، التطورات البترولية في ليبيا من سنة ١٩٥٤م إلى ١٩٦١م.
- ٧- المملكة الليبية، وزارة البترول، المؤسسة الليبية العامة للبترول، إسو في ليبيا، المطبعة الحكومية، طرابلس، ١٩٦٣م.
- ٨- المملكة الليبية، قانون البترول الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥م.
- ٩- وزارة التخطيط، دراسة عن هيكل الاقتصاد الوطني للجمهورية العربية الليبية، ١٩٦٤م-١٩٧١م.

ثانياً - المراجع العربية:

- ١- أسهمان محمد معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا ١٩٥٥-١٩٦٩، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس ٢٠٠٩م.
- ٢- جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبد الحفيظ الميار، أحمد الباروني، دار الفرجاني، طرابلس ١٩٧٢م.
- ٣- شكري محمد غانم، (النفط) ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: الهادي مصطفى أبو لكمة، سعد خليل القريوي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت ١٩٩٥م.
- ٤- شكري محمد غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٥م.
- ٥- شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس (د.ت).
- ٦- عبد الحميد صالح بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: مصطفى الهادي أبو لكمة، وسعد خليل القريوي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت ١٩٩٥م.
- ٧- على عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطبعة، بيروت ١٩٧٢م.
- ٨- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مكتبة الإسكندرية، مصر د.ت.
- ٩- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي ١٩٨٢م.
- ١٠- محمود علي الغدامسي، النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية، دار الجبل، بيروت ١٩٩٨م.

ثالثاً - الدوريات:

- ١- جريدة طرابلس الغرب، العدد ٦٣٥ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٤م.
 - ٢- الجريدة الرسمية، العدد ٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٥م.
 - ٣- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، دراسة قطرية للجماهيرية العربية الليبية، عمان، ١٩٨٤م.
 - ٤- النشرة الاقتصادية، العدد ٣، مايو - يونيو ١٩٦٨م.
 - ٥- النفط العربي، عدد خاص، يوليو - أغسطس ١٩٦٦م.
- رابعاً - المراجع الأجنبية:

- ١- Kingdom of Libya. Ministry of Petroleum. Affairs, Petroleum Bulletin Issue V Ono^o & ٦ Nov & Des ١٩٦٧.
- ٢- Kingdom of Libya Minisry of Petroleum affairs, Petroleum Bulletin Issues No٤ April ١٩٦٩.
- ٣- Hajjaji. S.A. The New Libya government printing press. Tripoli ١٩٦٧.